العـام، واللجنـة الخـاصة المعنيّة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمسّ حقوق الانسان، وابلاغات اللجنة الدولية للصليب الاحمر للاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي، كلّما وقع انتهاك اسرائيـلي لأحكام الاتفاقية، والمؤسسات الاسرائيلية المهتمة بحقوق الانسان، وغيرها من المنظمات الدوليـة، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية التي تتمتّع باحترام الرأي العام في العالم كله، مثل منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين. ان مجلس الامن الدولي يعلم بأن أي جهد يمكن ان تبذله هذه الدول في اطار فرض احترام اتفاقية جنيف الرابعة في الارض المحتلة سوف يصطدم برفض اسرائيل، وان موافقة اسرائيل هي شرط لكي تعمل هذه الدول ضمن ولايتها التي تحدّدها أحكام الاتفاقية في مثل هذه الظروف، ويصبح الامر، مجدداً، في مجلس الامن الدولي، في طريق مسدود.

ان القرار الرقم ٦٨١ الذي حدّد آلية عمل الدول الاطراف في الاتفاقية في ما يتعلق بالممارسات الاسرائيلية بحيث تعود الامور اليه بحكم قراره هذا، وهو العاجز أصلاً عن اتخاذ الاجراء الملائم في ضوء أحكام الميثاق والشرعية الدولية ضد اسرائيل، لن تمنحه توصيات الدول الاطراف في اتفاقية جنيف الرابعة وضعاً خارقاً يسمح له بتجاوز محنته والتمتّع بالقدرة على اتخاذ القرارات الملائمة، التي من شأنها حمايته من طغيان الولايات المتحدة الاميركية عليه، والارتقاء بمسؤولياته ازاء المشاكل الدولية، حفظاً للسلم والامن الدوليين في العالم.

وبذلك يشكّل القرار الرقم ٦٨١ لمجلس الامن الدولي موقفاً اميركياً بالنسبة الى المؤتمر الدولي، مكتسياً صفة الشرعية واخضاعه للقيود الاميركية، وتراجعاً صارخاً في ما يتعلق بالقدس كجزء من الارض المحتلة بالنسبـة الى قرارات المجلس السـابقـة ذات الصلة، وتمييعاً دون فعالية لموضوع الحماية لشعبنا؛ واخيراً تأكيد الفصل بين أزمة الخليج وقضية فلسطين بموقف من مجلس الامن الدولي. ولذلك، يشكل الوضوح في الموقف الفلسطيني ازاء هذا القرار بتفنيده علناً وتوضيح مراميه السياسية التي تتعارض مع حقوق شعبنا وأهدافه الوطنية، عملاً يكتسي أهمية بالغة.